PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Shorouq**
DATE:	**30-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**280,000**
TITLE :	**Minister of Health to parliament: No more waiting lists for HCV treatment as of next August**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Ismail El Ashwal**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

وزير الصحة للنواب: لا قوائم انتظار لعلاج «سى» بحلول أغسطس المقبل

■ عماد: حل أزمة ألبان الأطفال أول يوليو.. زيادة أسعار الدواء هدفها توفير ٤ آلاف صنف ناقص.. وأنا لا أعرف الكذب

كتب ـ إسماعيل الأشول:

أرجع وزير الصحة أحمد عماد، قرار زيادة أسعار الأدوية، التى يقل سعرها عن ٣٠ جنيها بنسبة ٢٠٪، إلى مساعى وزارته لتوفير الأدوية الناقصة، والمقدرة بـ ٤ آلاف نوع دواء غير متداول فى السوق، بواقع ثلث حجم الدواء المتداول فى الجمهورية، المقدر بـ ١٢ ألف نوع دواء.

وقال عماد، فى اجتماع عقدته لجنة الصحة بمجلس النواب أمس، إن الأدوية الناقصة لم تعد موجودة فى السوق «لأن مصانع قطاع الأعمال التى كانت تنتج تلك الأصناف أوقفت إنتاجها، والهدف من تحريك التسعيرة، عودة تلك الشركات للعمل والإنتاج؛ وما لم تقم الشركات بإنتاج الأدوية الناقصة وتوفيرها فى السوق خلال ثلاثة أشهر، فسيتم شطبها».

أضاف الوزير أنه اتفق مع رئيس الحكومة، شريف إسماعيل، على إلغاء قرار زيادة أسعار الدواء، ما لم توفر الشركات ٣٢٢٣ صنف دواء غير موجودة بالسوق، تقل أسعارها جميعا عن ثلاثين جنيها.

وذكر الوزير أن ذلك القرار خضع للإعداد لثلاثة أشهر، قائلا: «كنت بقدم رجل وآخر عشرة، ولكن بسبب غلق بعض شركات قطاع الأعمال التى تنتج تلك الأدوية، اتخذنا القرار مقابل توفير الأصناف الناقصة».

ووصف النائب هيثم الحريرى، عضو لجنة الصحة، القرار بالجريمة، بسبب «عدم تقنينه وفق ضوابط محددة، مما فتح الباب على مصراعيه أمام تربح بعض الشركات للملايين فى اليومين الماضيين»، موضحا: «كان واجبا على الحكومة دراسة الأدوية التى تحتاج إلى الزيادة لا أن تقرر الزيادة بشكل مطلق».

ورد الوزير قائلا: «تداركنا الأمر سريعا، والقرار تم اتخاذه بحد أقصى ٦ جنيهات للعبوة وليس للشريط، وليس حقيقيا ما يثار حول تربح بعض الشركات الخاصة»، قبل أن يرد على إحدى النائبات لصدور القرار دون مشورة البرلمان: «أنا آسف، وبعد ذلك سيتم أخذ رأى البرلمان».

وفيما يتعلق بعلاج مرضى الالتهاب الكبدى الوبائى «فيروس سى»، قال عماد إن مصر لديها، فى مستشفياتها، أرخص دواء فى العالم لعلاج الفيروس، موضحا أنه بحلول الأول من أغسطس المقبل، لن تكون هناك قائمة انتظار للعلاج من الفيروس، مشيرا إلى أن صندوق «تحيا مصر» ساهم فى علاج ١٤٠ ألف مواطن من المصابين.

وخاطب النواب قائلا: «بلدك بقت مثال على مستوى العالم فى علاج فيروس سى»، لافتا إلى انخفاض النسبة التقديرية للمصابين بالفيروس من ١٠ إلى ٤٪ من المواطنين، وأضاف ان تلك النسب تظل تقديرية لأن المواطنين يخشون إجراء التحاليل الطبية اللازمة لاكتشاف الفيروس، قائلا «منعرفش فعلا كام واحد عنده فيرس سى».

وأشار الوزير إلى تعاون وزارته مع وزارة الإنتاج الحربى فى إنشاء خطوط إنتاج دوائية، لأول مرة، حيث سيتم إنشاء مصنع سرنجات ومصانع لألبان الأطفال ومشتقات الدم، ومصنع لقاحات لأنفلونزا الطيور.

وتعهد الوزير بحل مشكلة عدم توفر ألبان الأطفال بحلول الأول من يوليو المقبل، وقال إنها ستكون متوفرة فى منافذ البيع للكافة بعد تخصيص عشرة ملايين جنيه من الحكومة لحل تلك الأزمة، وتعاون وزارة الدفاع مع وزارته لإنهائها.

وأشار إلى أن نسبة الاشتراكات فى التأمين الصحى غير منضبطة، ما يتسبب فى وجود فجوة فى مستوى الخدمة المقدمة للمستفيدين، داعيا لتحصيل الاشتراكات من المواطنين دون استثناء من أجل سد العجز فى موازنة الوزارة، على حد قوله، مضيفا: «أنا لا أكذب وأمين فيما أقول، وسيتم التطوير فى حدود الميزانية المتاحة لنا».

وقال الوزير إن التأمين الصحى «شايل شيلة جامدة»، لافتا إلى أن مستشفى أطفال مصر بالسيدة زينب، تجرى أكثر من ١٥٥٠ عملية قلب مفتوح شهريا، فى حين يجرى مركز مجدى يعقوب مائتين فقط.

اجتماع لجنة الصحة، الذى عقد برئاسة النائب مجدى مرشد، رئيس اللجنة، تطرق للمبالغ المخصصة لوزارة الصحة فى الموازنة العامة للدولة، وقال الوزير إن جملة المخصص لمصروفات الوزارة فى الموازنة ٣٩ مليار جنيه، وقطاع الصحة طالب بأن يكون المخصص له ٥٣ مليار جنيه.

وعلق النائب أيمن أبو العلا قائلا، إن الناتج القومى يبلغ ٣,٣ تريليون جنيه، ما يعنى أن نصيب الصحة، وفق الدستور، يجب أن يكون ٩١ مليار جنيه، «لا يمكن أن تكون موازنة الصحة أقل من النسبة التى أقرها الدستور لأن هذا غير دستورى»، وأيده فى ذلك العديد من نواب اللجنة، ودعا أبو العلا للتمسك بالنسبة التى أقرها الدستور للصحة فى اجتماع لجنة الخطة والموازنة.

وقال الوزير إنه كان يطالب برفع المبلغ المخصص لموازنة الوزارة إلى ٥٣ مليارا بخلاف ما يخصص للتأمين الصحى.

وذكر عماد قائمة طويلة من البنود التى لن يستطيع تنفيذها لوجود عجز مالى تتعلق بعدم القدرة على تطوير المستشفيات أو رفع كفاءتها أو تطوير مجمع الأمصال وإنشاء وتطوير شبكات الغاز لنحو ٣٤ مستشفى، أو توفير أجهزة أشعة، أو رفع جميع الأقسام الحرجة.

■ القرار حدد ٦ جنيهات حدا أقصى للزيادة على العبوة وليس الشريط الواحد.. و«أنا آسف بعد ذلك سيتم أخذ رأى البرلمان»

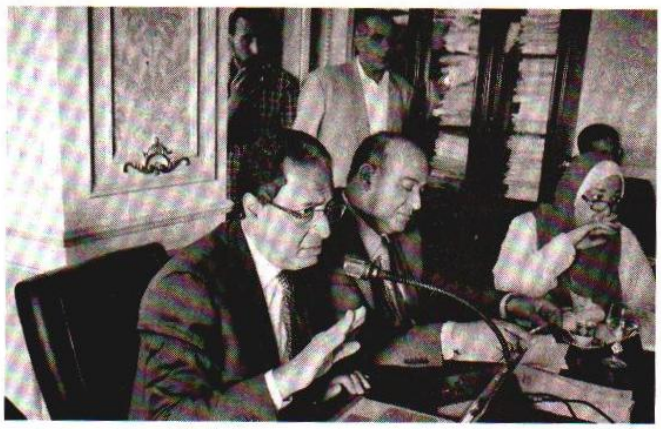

أحمد عماد الدين فى لجنة الصحة أمس — تصوير لبنى طارق